

المحليين من الاستفادة من الاسعار العالمية العالية . اما بالنسبة للنفط فقد فرضت ضريبة عالية على الانتاج المحلي لتمويل المعونات للنفط المستورد من الخارج (٨) . ونتج عن ذلك ازدياد في حجم الفجوة بين الطلب والعرض للطاقة ، وقد ازداد الاستيراد بشكل ثابت وكان معظم هذه الزيادة في الاستيراد من الدول العربية في منظمة الاوپك .

الجدول رقم (١)
استيراد الولايات المتحدة من نفط العالم العربي
(آلاف الاطنان المترية)

السنة	مجموع الاستيراد	المصادر العربية	نسبة المصادر العربية الى مجموع الاستيراد
١٩٧٥	٢٠٧,٨٠٦	٦٥,٧٩٩	٣١,٧
١٩٧٦	٣٠١,٠٧١	١٢٩,١٧٢	٤٣,٠
١٩٧٧	٣٧٤,٢٤٥	١٦٧,٩٥٦	٤٤,٩

Source, World Oil, General Issue, February 15, 1978.

وتظهر مشكلة الطاقة في الولايات المتحدة وكأنها لا تتضمن أكثر من المبدأ الاقتصادي المعروف القائل بأن الزيادة في السعر تكون نتيجتها انخفاض في الطلب وزيادة في العرض . طبعاً ان تحديد الوقت الذي يؤثر فيه السعر على الطلب والعرض هو موضع نقاش ، انما خلاصة الشواهد تظهر بأن الطلب ينخفض بنسبة ١٪ لكل ٤٪ من الزيادة في السعر ، وأن العرض يزداد بنسبة ١٪ مقابل زيادة ٥٪ في السعر ، ولا شك ان هذه التعديلات تأخذ بعض الوقت لتحقيق . وعليه فهناك بعض الشك في سرعة وحجم التأثير على السوق . انما هذه الارقام تكون اساساً معقولاً لوصف اولى لسوق الطاقة في الولايات المتحدة (٩) . ومن الواضح ان السياسة القائمة اليوم في الولايات المتحدة أبقت اسعار الطاقة فيها حوالي ٣٠٪ دون مستوى الاسعار العالمية ، ولذلك فان الاستهلاك هو ٨٪ اعلى مما يمكن ان يكون والعرض ينقص ٦٪ وانما ترجمت هذه النسب الى ارقام معادلة للنفط فان مجموع استهلاك النفط في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر هو حوالي ٢٨ مليون برميل في اليوم منها ٢١ مليون برميل من النفط والغاز والفحم المنتج محلياً والرصيد الباقي هو مستورد . وعليه فان ٨٪ من الاستهلاك يعادل ٢ ملايين برميل يومياً بينما ٦٪ من الانتاج المحلي يقارب مليوني برميل يومياً . اما النتيجة الصافية لسياسة استبقاء اسعار النفط على حالها فتتبلور في زيادة الاستيراد بحوالي ٩ ملايين برميل يومياً . ومن هذا يظهر استنتاج خارق وهو ان مشكلة المستوى العالي للاستيراد في الولايات المتحدة هي من صنع الولايات المتحدة نفسها اذ ان مستوى الاستيراد يمكن تخفيضه كثيراً ، لو ان الولايات المتحدة لم تعتمد سياسة المحافظة على اسعار متدنية للطاقة في السوق الداخلي (١٠) .

والسؤال الوارد هنا هو لماذا فرضت الولايات المتحدة على نفسها هذه السياسة ، اذا كانت هي وحدها سبب مشكلة ازدياد الاستيراد ؟ طبعاً لا يجهل صانعو السياسة الاميركية بديهيات